IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 6, Issue 2, April 2024

Received: 24/01/2024 **Accepted:** 01/03/2024 **Published:** 01/04/2024

THE IMPORTANCE OF THE PRACTICAL OPERATIONAL RESEARCH IN SOCIOLOGY AND SOCIAL SERVICE

Dr. Najaf Abdullah AL GHUL

Member of the Teaching Faculty of Education Tripoli, Libya

Dr. Ayeb Abu Bakr AL-GHARIDANI[1]

Member of The Teaching at the University of Al-Jafara, Libya

Abstract

Scientific research is a philosophy and research methodology applied in general in social science. As members of the community are the focus of those science, so the researchers in the fields of sociology and social service are engaged in the contemporary social problems of society to improve their social situation.SearchUsesIn aSearchThe socialIn order toMake aChangeDesirableIn itIn aThe situationTermSocial, Procedural research is a social type by intervention in practice during which the areas of research objectives, development and testing of alternatives are identified, and the experience of new methods, Procedural practice has enable researchers to make amendments to the research plan until the researcher can achieve the goals of the research, they areDo not you buryTheAs the problem described, interpretation and formulating theories and collecting data for itTheAs you do traditional research,In view of the importance of procedural research in sociology and social service, especially the need to be in this areas in which these knowledge has the overall knowledge and the skills necessary for their implementation.

Key words: Scientific research, Social Service, The Practical Operational.

http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.25.34

[1] aliaalkgriane@gmail.com

أهمية البحوث العملية الإجرائية في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. نجاة عبد الله الغول

عضو هيئة التدريس كلية التربية طرابلس، ليبيا

د. عليا أبوبكر الغرياني

عضو هيئة التدريس بجامعة الجفارة، ليبيا

الملخص

البحث العلمي هو فلسفة ومنهجية البحث المطبقة بشكل عام في مجال العلوم الاجتماعية باعتبار أن أفراد المجتمع هم محور اهتمام تلك العلوم، لذلك يتحتم على الباحثين في مجالات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية الانخراط في المشاكل الاجتماعية المعاصرة للمجتمع لتحسين أوضاعهم الاجتماعية، ومن هنا تكمن أهمية البحوث العملية الإجرائية في مجالات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، فالبحوث الإجرائية نوع من أنواع البحث يُستخدم في البحث الاجتماعي بهدف إحداث تغيير مرغوب فيه في الوضع الاجتماعي عن طريق تدخل عملي مخطط له يتم خلاله تحديد مجالات أهداف البحث وتطوير البدائل واختبارها، وتجربة أساليب جديدة، فالبحوث العملية الإجرائية تمكن الباحثين من إجراء تعديلات في خطة البحث حتى يتمكن الباحث من تحقيق أهداف البحث، فهي لا تكتفي بوصف المشكلة وتفسيرها وصياغة النظريات وجمع البيانات من أجلها كما تفعل البحوث التقليدية، ونظراً لأهمية البحث الإجرائي في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية خاصة أصبح من الضروري أن يمتلك الباحث في هذه المجالات المعرفة الشاملة بها، والمهارات اللازمة لتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الخدمة الاجتماعية، البحث العملي (الإجرائي)، البحوث التقليدية.

هدف الدراسة:

- مراجعة وشرح مفهوم البحث الإجرائي في العلوم الاجتماعية.
- تكوين اتجاه إيجابي للباحثين في مجال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية نحو البحوث العملية الإجرائية.

مشكلة الدراسة

لاحظت الباحثات أن الأغلبية الساحقة من البحوث والأوراق العلمية في مجال علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية تتبع المنهج التقليدي الذي لا يتعدى وصف الظاهرة الاجتماعية وتفسيرها ولا يقدم حلولاً إجرائية مباشرة للمشكلات الناتجة عن الظاهرة بل يتوقف عند اقتراح حلولاً إدارية لا تغير من واقع حال أفراد المجتمع الذين يعانون من الظاهرة أو المشكلة.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثات المنهج التحليلي من خلال تلخيص الأبحاث التي تناولت أهمية البحوث العملية الإجرائية في مجال العلوم الاجتماعية.

خصوصيات المناهج الاجتماعية

إن علم الاجتماع كعلم فريد من نوعه بشكل عام يتناول من حيث المبدأ فقط كل الظواهر الاجتماعية كموضوع له على عكس العديد من العلوم الانسانية التي تدرس أنواعًا خاصة من الظواهر، حيث لا يمكن لعلم الاجتماع في الواقع أن يتعامل مع جزء واحد من ذلك الكل، ولهذا السبب ظهر العديد من الفروع لعلم الاجتماع والتي يدرس كل فرع منها جزء منفصل من الكل المكون للظواهر الاجتماعية المترابطة. كما تختلف العلوم ليس فقط في الموضوعات التي تدرسها، ولكن أيضًا في مناهجها، أي في طريقة تعاملها مع موضوعاتها. ويتميز علم الاجتماع بما يسمى المقاربة الاجتماعية العالمية لكل ظاهرة اجتماعية فردية أو بعض مظاهرها.

تتضمن الطريقة الاجتماعية العالمية النظر في كل ظاهرة اجتماعية ملموسة كجزء من مجموعة أوسع من الظواهر التي ترتبط بها بشكل (غير مباشر أو مباشر)، (سببي أو وظيفي)، التي تؤثر عليها. فيتركز الاهتمام دائمًا على السياق العالمي لجميع العناصر والمحددات الأكثر أهمية للحياة الاجتماعية. لذلك يجب أن تتكيف طريقة البحث الاجتماعية مع موضوع علم الاجتماع، أي مع خصوصيات الظواهر الاجتماعية وكل ما يحددها في تعقيدها الكبير وقابليتها للتغير السريع، أضافة إلى تكيفه مع خصوصيات موضوع دراسته وجميع الإجراءات المنهجية الاجتماعية الكلاسيكية وتقنيات البحث.

وبهذا المعنى ليس لدى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية منهج منفصل خاص به، ولكن فقط ممارسة بحثية محددة إلى حد ما ضمن المنهجية الاجتماعية الأوسع. حيث يرتبط المنهج العلمي دائمًا بالأهداف المعرفية للعلم. ولما كان علم الاجتماع بمنهجه العام يهدف إلى اكتشاف القوانين العلمية وصياغة النظريات العلمية التي يستطيع على أساسها تقديم تفسير عام وشامل للعلاقات المتبادلة بين مختلف أنواع الظواهر الاجتماعية - فهو يعتبر أيضًا علمًا نظريًا (معممًا).

طرق البحث في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

إن ما يجعل الواقع الاجتماعي معقدًا ومحددًا بشكل خاص هو حقيقة أنه يدرس الإنسان باعتباره كائنًا اجتماعياً واعيًا وحرًا وهادفًا وعمليًا، لذلك الباحث الاجتماعي يواجه دائمًا مشكلة ان نتائجه تعتمد على التقارير الذاتية التي يحصل عليها من ذلك الإنسان، مما يعقد من دراسة الظاهرة وتفسيرها علميا والتنبؤ بها ويجعل منها مهمة ليست سهلة وبسيطة على الإطلاق، وهذا بالتأكيد أحد الأسباب التي تجعل العلوم الاجتماعية أقل دقة وأقل علمية من العلوم الطبيعية لدرجة قد تصل في بعض الحالات إلى عدم إمكانية وجود أي أساس علمي للظاهرة الاجتماعية المدروسة، ورسخ ذلك المحاولات النادرة لتحدي الطابع النظري للعلوم الاجتماعية وإمكانية اكتشاف قوانين أو انتظاميات عامة **(مناجلية و الهذبة, 2017)**

عند النظر في المشكلة الاجتماعية، نواجه دائمًا صعوبتين مترابطتين: أولهما: تحديد الخصائص الموضوعية للمجتمع كمجال محدد للواقع، وثانيهما: تعلق بخصوصيات علم الاجتماع كعلم وخصوصيات نهجه السوسيولوجي

ويمكن تقسيم المجموعة الأولى من الصعوبات بإيجاز إلى العناصر التالية:

1. المجتمع عبارة عن كل منظم تاريخياً، يتم فيه التعرف على الجوانب "الساكنة" (الإبداعات) و"الديناميكية" (العمليات)، وتتشابك وتترابط فيه التقاليد الموروثة والأحداث المعاصرة والاتجاهات والتوقعات المستقبلية، وتترابط بطريقة خاصة، بحيث لا ينبغي إهمال أي من أبعاد الحياة الاجتماعية هذه في البحث السوسيولوجي، مما يفرض على علم الاجتماع مهام بالغة التعقيد.

2. أن الظواهر الاجتماعية متغيرة وتراكمية ومتعددة ومترابطة، فحتى أبسطها لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد فقط.

3. الإنسان هو نتيجة لتاريخه الاجتماعي وهو في نفس الوقت يصنع تاريخه، لذلك في الوعي الاجتماعي للفرد تلعب الإرادة والسلوك الفردي الذي يصعب التنبؤ به دورًا خاصًا في الظاهرة الاجتماعية، وهذا يجعل تعميم النتائج أصعب بكثير، كما يجعل من التنبؤ بالأحداث المستقبلية أكثر غموضًا وغير مؤكد مما هو عليه في مجال الظواهر الطبيعية.

4. إن الظواهر الاجتماعية لا تتكرر أبدًا تقريبًا في نفس الظروف وبنفس الطريقة تمامًا، ولكن تأثير بعض الأسباب التاريخية الملموسة وغير المتكررة يأتي دائمًا في المقدمة، لذلك يجب أن تؤخذ الاستنتاجات عن طريق القياس مع الأحداث السابقة بحذر شديد.

5. غالبًا ما تختلف المظاهر العامة والمرئية للحياة الاجتماعية اختلافًا كبيرًا عن الدوافع الداخلية والنوايا الخفية والأهداف الحقيقية لحامليها والمشاركين فيها، فمن الصعب جدًا فهم الدوافع الداخلية لأفراد المجتمع، فلسبب أو آخر، يخفي الأفراد دوافعهم الداخلية وأهدافهم الحقيقية مما يصعب على الباحث الاجتماعي التمييز بين الظاهر والكامن.

6. في الحياة الاجتماعية، هناك العديد من المجالات والأنشطة التي لا يُعرف عنها شيء تقريبًا في اللحظة الحالية، أو تتوفر معلومات سطحية خاطئة غير كاملة، ولا يمكن دراستها بشكل صحيح في الواقع كما هو الحال على سبيل المثال للحصر في العديد من الإجراءات التي تتخذها الهيئات الحكومية كالأنشطة الدبلوماسية، والاتفاقات غير الرسمية لأصحاب السلطة السياسية، وما إلى ذلك).

7. إن العالم الإنساني بأكمله والفضاء الاجتماعي الشامل متشابكان مع المصالح والأعراف والقيم والرموز والمعاني مما يشكل صعوبات كبيرة في تفسير الظاهرة الاجتماعية تفسيراً موضوعياً.

مفهوم ومشكلات المنهج العلمي والاجتماعي

تتبلور خصوصيات المنهج العلمي في مبادئ المعرفة العلمية التي تعتبر مشتركة إلى حد ما في جميع العلوم. هذه المبادئ هي المعايير المثالية للنشاط العلمي الذي يجب على الباحث أن يلتزم بها. والالتزام بهذه المبادئ والمعايير أمر بالغ الصعوبة.

ويُشار عادة إلى الموضوعية والموثوقية والدقة والمنهجية باعتبارها المبادئ الأكثر عالمية للمعرفة العلمية، كما يشار إلى علم الاجتماع كعلم نظري بالعمومية **(Oancea & Punch, 2014)**.

1- الموضوعية:

فالموضوعية هي الخاصية الأكثر عالمية للمعرفة العلمية والقاعدة الذهبية للنشاط العلمي. فهي تقوم على الافتراض المعرفي العام بأن كل واقع (حتى الاجتماعي) موجود بشكل مستقل عن موضوع المعرفة، وبالتالي ينبغي دراسته بشكل مستقل عن المواقف الشخصية للباحث وغيرها من المصالح والدوافع الفردية والجماعية.

إن علم الاجتماع، كسائر العلوم الاجتماعية الأخرى، لا يستطيع أن يحقق درجة الموضوعية التي تتميز بها العلوم الطبيعية. المجتمع جزء خاص من الواقع الموضوعي الذي أنتجه الناس من خلال عملهم المشترك والمتبادل، وانفصلوا عن أنفسهم من خلال عملهم الهادف، وزرعوه وتكيفوا مع احتياجاتهم وأهدافهم، وبالتالي تم تصميمهم وفقًا لقيمهم. إن كل ظاهرة اجتماعية، بالإضافة إلى بعدها الخارجي الموضوعي، لها بعد آخر لا يقل أهمية داخليا وروحيا وثقافيا، هذا البعد الداخلي والذاتي للمجتمع حقيقي أيضًا ولا يمكن فهمه بشكل كامل إلا من خلال شرح الروابط الخارجية، ومن هنا فإن الحاجة في علم الاجتماع كهدف معرفي للتفسير الموضوعي، تتطلب فهمًا ذاتيًا (وعقلانيًا) للمعنى الداخلي لكل ظاهرة اجتماعية.

كما تتضمن الموضوعية باعتبارها موقفًا معينًا تجاه الواقع بذل جهد لمراعاة جميع البيانات التجريبية المتاحة ذات الصلة عند النظر في أي مشكلة والبحث المستمر عن معلومات جديدة. ومن ناحية أخرى، فإن الموضوعية، باعتبارها خاصية شكلية للمعرفة العلمية، تعني ضمنا أن الموضوعية العلمية تنعكس في حقيقة أن البحث يتم بطريقة يمكن للباحثين الآخرين تكرارها بسهولة قدر الإمكان والتحقق من نتائجهم بنفس السهولة. فمبدأ الموضوعية مستمد من المسلمة المعرفية الأكثر عمومية، والتي تنص على أن الواقع موجود بشكل مستقل عن الباحث وآرائه الذاتية.

تسعى المنهجية إلى تحقيق الموضوعية من خلال توحيد إجراءات البحث، من خلال إنشاء قواعد إجرائية ثابتة لإمكانية التحقق اللاحقة (سواء البيانات التجريبية أو المواقف النظرية الأكثر عمومية).

2- الموثوقية:

هي الخاصية المعرفة العلمية التي يتم تحقيقها من خلال التحقق التجريبي من كل ادعاء في العلم، وبالتالي تمثل مزيدًا من التفصيل لمبدأ الموضوعية، وفي علم الاجتماع، يتم تحقيق موثوقية البيانات بطرق مختلفة:

- أن يتم فحص كل واحد منها على حدة (وهو أمر غير ممكن عادة في الحالات النظرية، وقد لا تكون له أهمية أكبر وأعم عندما يكون ذلك ممكنا.
- من خلال زيادة درجة ونوعية التفسير المنطقي للعبارة.
- عن طريق التحقق غير المباشر من مجموعات أوسع من المواقف النظرية في الممارسة التاريخية للمجتمع.

3- الدقة:

هي مبدأ مساعد في العلوم، وعلى الرغم من أن الأشخاص العاديين الدقة يركزون عليها أكثر من الموضوعية والموثوقية، ألا أن الدقة بدونهما لا تساوي الكثير.

وفي علم الاجتماع، كما هو الحال في العلوم الأخرى، يتم تحقيق الدقة من خلال التعريفات الواضحة للمفاهيم، والتصنيف الصحيح والقياس المناسب للظواهر. ويصعب استخدام القياس باعتباره وصفًا كميًا (عدديًا) للخصائص النوعية باستخدام الإجراءات الإحصائية وغيرها من الإجراءات الرياضية في العلوم الاجتماعية. ولا يمكن قياس العديد من

الصفات في المجتمع بطريقة صحيحة، ومع ذلك يمكن قياس بعض الأشياء بشكل مرض (مثل المعيار المادي، ودرجة التضخم، والتغيرات الديموغرافية، وما شابه ذلك)، في حين أن هناك أشياء أخرى أكثر صعوبة بكثير ولا يمكن الاعتماد عليها للقياس (درجة التحول الديمقراطي، والرضا عن العلاقات الاجتماعية، وما شابه ذلك).

4- المنهجية:

من حيث المبدأ ينتقد علم الاجتماع أي منهجية، وعلى الرغم من أنه مثل العلوم الاجتماعية الأخرى يخضع للتأثيرات الأيديولوجية، فإن أقوى آلية دفاع لعلم الاجتماع هي منهجه القائم على الاحترام المستمر للمبادئ العلمية في كل بحث اجتماعي ملموس **(عبدالمجيد, 2016).**

ويتم تعريف القانون العلمي في علم الاجتماع على أنه تفسير الموقف تفسير دقيق لغويًا وصحيح منطقيًا بشأن الروابط والعلاقات الموضوعية والضرورية والعامة والأساسية والدائمة نسبيًا بين الظواهر الاجتماعية. فالتفسير هو عمل فكري منطقي يتم من خلاله إخضاع ظاهرة معينة لقاعدة أو قانون ينطبق على جميع الظواهر المرتبطة به من النوع الذي تنتمي إليه الظاهرة التي نفسرها حيث ما ينطبق على نوع واحد من الظواهر بشكل عام ينطبق أيضًا على جميع الحالات الخاصة والفردية لذلك النوع. ولا تحقق القوانين الاجتماعية أبدًا هذا الشكل الاستنباطي المثالي بشكل كامل على الرغم من أنها تسعى دائمًا لتحقيقه من خلال الاستدلال الاستقرائي من خلال التوصل إلى تعميمات تجريبية. ولهذا السبب يعتبر التفسير في علم الاجتماع عملية فكرية معقدة للغاية وصعبة ومحفوفة بالمخاطر، وعادةً ما تستخدم عبارات افتراضية حيث يتم استخدام عدة أنواع من التفسيرات في أغلب الأحيان هي:

- هيكلية: عندما يفسر الكل الأجزاء.
- وظيفية: حيث تشرح وظيفة الأجزاء في الكل.
- الوراثية: عندما يتم تفسير الظواهر من خلال نشأتها (طريقة نشأتها وتطورها.
- غرضية: عندما يتم تفسير الظواهر الاجتماعية بأهداف ممثليها **(أنور, 2021).**

وتستخدم الأنواع الثلاثة الأولى من التفسيرات في جميع العلوم، أما الخصوصية الغرضية فهي عند تفسير الظواهر التي يشارك فيها فاعل واعي (مثل الظواهر النفسية والاجتماعية).

إن التنبؤ في علم الاجتماع أكثر صعوبة وغير موثوق به. فالتفسير يشير إلى ما حدث بالفعل، أما التنبؤ يشير إلى ما يمكن أن يحدث في المستقبل، والتفسير يسبق التنبؤ. ولهذا السبب فإن الشرط المسبق الأول والضروري للتنبؤ العلمي هو وجود تفسير سببي موثوق به، ومن الصعب جدًا على علم الاجتماع تحقيق ذلك. فالتفسير السببي هو تفسير ظاهرة (كنتيجة) بظاهرة أخرى (كسبب)، حيث يسبق السبب النتيجة مباشرة، والتنبؤ بأسباب الظاهرة (النتيجة) يجعل من الممكن التحكم بها وضبطها، وهو الهدف الاسمي لأي علم بما في ذلك علم الاجتماع. ومع ذلك، في المجتمع عادةً لا يؤدي نفس السبب دائمًا إلى نفس النتيجة، ومن ثم فإن كل ظاهرة اجتماعية تنتج دائمًا عن عدة ظواهر اجتماعية أخرى، في ظروف مختلفة ومتغيرة للغاية بطرق مختلفة وبعواقب مختلفة، فالسببية في المجتمع هي علاقة معقدة وديناميكية تكمن وراء جميع أنواع التفسير العلمي **(Ellingsen et al., 2010a).**

العناصر والمراحل الأساسية للبحث الاجتماعي

يمثل كل بحث اجتماعي ملموس مجموعة معقدة وفريدة من نوعها من الافتراضات النظرية والإجراءات المنهجية وعمليات التفكير، حيث لا يمكن تحديد الحدود بين المراحل الفردية، وكذلك تسلسلها الزمني، إلا بشكل مشروط. ومع ذلك، وبشكل مبسط، فإن جميع الأبحاث الخاصة لها بنية مشتركة معينة، حيث تمر بثلاثة مراحل رئيسية:

- المرحلة الأولى: جمع المادة العلمية.
- المرحلة الثانية: ترتيب وعرض نتائج البحوث.
- المرحلة الثالثة: التفسير العلمي وتعميم البيانات التي تم الحصول عليها ودمجها في وحدات نظرية أوسع.

يبدأ البحث بالاختيار والتعريف الدقيق للمشكلة، والذي يتبعه عادة صياغة فرضيات بحثية معينة. وقد يكون اختيار المشكلة مشروطاً بالحاجة إلى حل بعض الأجزاء غير المفسرة ضمن فكرة نظرية أوسع، أو قد ينشأ من بحث تجريبي سابق، أو من احتياجات المجتمع، باختصار يمكن أن يكون الدافع وراء البحث بعض الأسباب العلمية أو الاجتماعية الأوسع.

ويعد تحديد المشكلة بدقة عملية معقدة للغاية ولا يمكن حلها إلا جزئيًا في بداية البحث. ويمكن للعمل الميداني والتعرف على مواقف معينة أن يساعد على رؤيتها بشكل أكمل. ومن المهم في هذه المرحلة الأولى تحديد الافتراض أو الفرضية الأولية التي سيتم التحقق منها أثناء البحث. بعد ذلك، يتم البدء في تطوير الهدف وخطة الاختبار. وفي إطار هذه المرحلة فإن المهمة الأهم هي اختيار الأساليب والإجراءات الفنية المناسبة التي سيتم استخدامها لجمع البيانات المطلوبة بأفضل طريقة. ولتحقيق ذلك لا بد أولا من جمع كافة البيانات المتوفرة عن الظاهرة الاجتماعية موضوع البحث.

إذا تم اختيار المسح، باعتباره الإجراء الفني الأكثر استخدامًا في علم الاجتماع الحديث حتى الآن، ففي هذه المرحلة يتم إعداد الاستبيان، واختيار المجيبين، أي الاشخاص الذين سيتم فحصهم (العينة)، كما يتم في هذه المرحلة إجراء اختبار تجريبي على عينة صغيرة (ما يسمى "الدراسة الاستطلاعية")، وذلك لتحديد جودة الإجراءات المنهجية المعدة، وتقييم أهمية المشكلة، وصحة الفرضيات ، إلخ (**حلوز واخرون**، 2020).

بعد كل هذا، يتم البدء في وضع خطة الاختبار النهائية، والتي يجب أن تحتوي على المواعيد النهائية لاستكمال المراحل الفردية، وكذلك الموارد المالية اللازمة للبحث الناجح. عند الانتهاء من جميع هذه الأعمال يبدأ الباحث بجمع البيانات باستخدام الطرق المختارة، أي إجراء البحث نفسه، وتهدف هذه المرحلة باستخدام أساليب تجريبية وإجراءات فنية مختارة إلى جمع أكبر قدر ممكن من البيانات الملموسة، وهو أمر ضروري للحصول على إجابة للمشكلة وتأكيد الفرضية أو رفضها (مؤكدة جزئيًا أو مرفوضة جزئيًا). وفي هذه المرحلة من جمع الحقائق، يتم استخدام العديد من أساليب البحث والتي تم توحيدها بشكل كبير في علم الاجتماع الحديث.

وتعد معالجة نتائج البحث وعرضها هي المرحلة التالية من البحث العلمي الاجتماعي. وتتكون من عدة عمليات تتم عادة في الوقت الحاضر باستخدام برامج معالجة البيانات الإحصائية (مثل SPSS، STATISICA، وما إلى ذلك)، وخاصة في حالة البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المسح على أساس عينة. ويتم فرز البيانات المعالجة والمصنفة إحصائيًا وعرضها باستخدام الجداول والرسوم البيانية وما شابه، والتي يمكن من خلالها رؤية نتائج البحث **(Hammond & Wellington, 2012)**.

تقنيات البحث في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

هناك العديد من هذه التقنيات تستخدم أيضًا في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، وسوف نحاول الإشارة إلى أهم تقنيات البحث وأكثرها استخدامًا في علم الاجتماع المعاصر.

الطريقة المقارنة:

الطريقة المقارنة لها تقليد طويل، ولكن تم تطويرها بشكل منهجي في علم الاجتماع فقط من قبل دوركهايم، الذي اعتقد أن البحث المقارن هو أفضل بديل للتجربة في دراسة السببية الاجتماعية. يتيح البحث المقارن المقارنة بين المجتمعات والثقافات المختلفة، وكذلك مقارنة نفس الظاهرة في المجتمعات والثقافات المختلفة. وبحسب اتساع نطاق التغطية، تنقسم الدراسات المقارنة عند دوركهايم إلى:

- البحث في المجتمع نفسه: والذي يفسر ضمن التباين الاجتماعي ظواهر مختلفة تتأثر بالظواهر العامة وببعض العوامل والظروف الضيقة في أجزاء معينة من المجتمع.
- المقارنة بين مجتمعات مختلفة من نفس النوع الاجتماعي التاريخي.
- مقارنات عامة تنطبق على جميع المجتمعات المعروفة تاريخيا عامة **(مناجلية و الهذبة, 2017)**.

وباستخدام المنهج المقارن نكتشف وجود اختلافات كبيرة بين المجتمعات الفردية ضمن نفس النوع الاجتماعي التاريخي وداخل المجتمع نفسه، وغالبًا ما تُعتبر التجربة مجرد شكل خاص من أشكال المراقبة (الملاحظة التجريبية)، فهي عبارة عن جمع البيانات وتفسيرها بشكل علمي في ظل ظروف محددة بدقة ومراقبة صارمة. ومن مميزات التجربة أنها تتحقق من فرضيات محددة مسبقًا حول وجود علاقة سببية معينة، فمن خلال التجربة يمكن للباحث:

- ✓ التسبب عمداً بالظاهرة المدروسة.
- ✓ ضبط وتنويع ظروف الاختبار.
- ✓ التعبير عن العوامل النوعية التي يتم قياسها كمياً.
- ✓ تكرار التجربة والقياس لعدة مرات.

عندما يتعلق الأمر بالملاحظة التجريبية في العلوم الاجتماعية، فهي عادة ما يتم تنظيمها من خلال اختيار مجموعتين متساويتين قدر الإمكان في جميع الظروف ذات الصلة. ثم تقسيمها لمجموعتين: الأولى تجريبية تخضع لتأثير العامل المراد فحص تأثيره، والثانية الضابطة والتي يتجنب فيها الباحث فحص تأثير هذا العامل. ومن ثم يتم إجراء الملاحظات والقياسات على المجموعتين في بداية فترة معينة وفي نهايتها، وذلك لمعرفة درجة تأثير العامل الذي تعرض له أفراد المجموعة التجريبية. وهناك ثلاثة أنواع أساسية من التجارب:

- المعملية: حيث يتم إجراء الاختبار في ظروف مصطنعة (المختبر).
- شبه التجريبية: الذي يحدث حيث يعيش المشاركون في التجربة ويعملون بشكل طبيعي (شركة، مدرسة)، ولكن عن طريق عزل العوامل التجريبية والتحكم فيها.
- الطبيعية: حيث تتم التجربة بشكل عفوي في الظروف الطبيعية للبيئة الاجتماعية (مثل الهجرات السكانية الجماعية المنظمة)، ويستخدم الباحث فقط بطريقة مخططة ومنهجية الوضع الذي تم نشاء على هذا النحو **(Davis & Michelle, 2011).**

خصوصيات البحث في الخدمة الاجتماعية

أن التعريف الأساسي للبحث العلمي والمتطلبات التي يحددها المقبولة في علم الاجتماع ومجال الخدمة الاجتماعية ترتبط بمشكلة محددة بوضوح ودقة، أي موضوع المعرفة العلمية، وبتحديد الأهداف الاجتماعية والعلمية للبحث أي درجة المعرفة العلمية، والمعرفة العلمية والنظرية والمنهجية المثبتة والمحتملة وكذلك اختيار الأساليب العلمية الصحيحة وتطبيقها، إلا أنه في علم الخدمة الاجتماعية ظهرت فكرة الفرق بين ما يسمى البحث التقليدي والعملي، أي حول الفرق بين التقليدي وما يسمى المنهجية الفاعلية.

يشير الاختلاف الأساسي الذي أن هدف البحث التقليدي هو المعرفة العلمية البحتة، بينما يهدف البحث العملي إلى تغيير الوضع القائم، أي التطبيق العملي للمعرفة. إذ أن كل بحث في مجال العلوم الاجتماعية هو نوع من العلاقة الاجتماعية، فكل بحث هو عمل يجب أن يكون له هدف علمي أيضًا.

ولهذا السبب ينبغي البحث عن خصوصيات البحث في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وكذلك في الأساليب التطبيقية فيهما. ولا يوجد عمل اجتماعي إذا لم يكن هناك بشكل محتمل أو فعلي أفراد، ولا يوجد أشخاص إذا لم يكن هناك شيخوخة أو مرض أو فقدان الوظيفة أو اضطراب وانحراف وما إلى ذلك. ومن المهم بشكل خاص أن نذكر تصنيف البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية حسب موضوع البحث، لأن هذا التصنيف يمكننا من فهم البحث العملي في الخدمة الاجتماعية بشكل أكبر:

1- البحث العلمي الذي هدفه الأساسي هو اكتساب المعرفة العلمية حول الخدمة الاجتماعية كموضوع للعلم.

2- البحث العلمي الذي يكون هدفه المعرفة العلمية التي يمكن استخدامها في أساليب التدخل.

3- البحث العلمي الذي يكون مرحلة أو جزء من إعداد أو تقييم أثار أساليب التدخل.

4- البحث العلمي كجزء من البحث المهني أو أساليب التدخل المهني.

5- البحث العلمي الذي تكون نتائجه أساسًا لأبحاث الخبراء "الروتينية" أو أساليب "التدخل الروتيني".

- وبما أن علم الخدمة الاجتماعية ينتمي إلى العلوم الاجتماعية فيمكننا القول بأن جميع مناهج العلوم الاجتماعية تستخدم هنا في البحث، إلا أن الخصوصية لا تتعلق بها، بل بتطبيقها وعلاقة الباحثين من مجال العمل الاجتماعي. وترتبط الخصوصية أيضًا بالتمييز بين أساليب البحث العلمي وأساليب "التدخل"، أي أساليب ممارسة الخدمة الاجتماعية. وفي منهجية البحث في الخدمة الاجتماعية نتحدث عن الأساليب التحليلية والتركيبية، أي عن "الطرق الاستنتاجية والاستقرائية". ولكن بما أن البحث التجريبي هو المفضل في علم الخدمة الاجتماعية، فمن المنطقي أن يتم استخدام المزيد من الأساليب "الاستقرائية"، وهذا لا يعني مرة أخرى عدم استخدام الأساليب العلمية الأساسية والعامة للحصول على البيانات ومعالجتها. بالنسبة للبحث العملي في العمل الاجتماعي، تعد طرق الحصول على البيانات ذات أهمية خاصة، وهنا يمكننا التحدث عن الملاحظة والفحص والتجربة والأساليب التشغيلية - دراسة الحالة وتحليل المحتوى وطريقة السيرة الذاتية. ومن المهم الإشارة إلى أن القياس والمنهج المقارن، الذي لم يتحدث عنه ممثلو المنهج العملي، لهما أهمية كبيرة **(أنور, 2021)**.

خصائص وأنواع البحث الإجرائي في الخدمة الاجتماعية

البحث العملي في العمل الاجتماعي، بحسب بعض المؤلفين هو أداة مساعدة للعمل الاجتماعي يتمثل دوره في توجيه هذا العمل. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن البحث الإجرائي هو بحث مقارن، فهو يقارن ظروف وتأثيرات التجارب المختلفة، ولكنه يؤدي أيضًا إلى الفعل. يشمل البحث العملي الذي يُفهم بهذه الطريقة (بصرف النظر عما يتعلق بالبحث العلمي) البحوث الوصفية والتجارب المخبرية والميدانية.

ومع ذلك، فإن الغرض الأساسي من البحث العملي في الخدمة الاجتماعية هو أن تكون بمثابة أداة ووسيلة لحل مشاكل الناس. وهذا يعني أيضًا أن أي بحث إجرائي يجب أن يحتوي أولاً على خطة عمل مفصلة، وإجراءات تنفيذ البحث، وبالطبع تقييم التأثيرات.

نشأ مفهوم البحث الإجرائي من الحاجة إلى الوصول بسرعة ودقة إلى حلول قابلة للاستخدام ولا تستغرق الكثير من الوقت. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الحاجة إلى البحث في المشكلات الحقيقية للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات، والتي تتجلى بوضوح في الواقع الاجتماعي بحيث يتحول حلها إلى حاجة اجتماعية وإلا فإن التوازن الاجتماعي يمكن أن يختل. ولأن البحث الإجرائي في النهاية هو نوع محدد من البحث العلمي فلا يمكن الحديث عنه كنوع جديد من البحث ولا عن منهجية جديدة تسمى المنهجية الإجرائية.

فالبحث الإجرائي يمثل نوعًا جديدًا من البحث الذي لا يقتصر غرضه على الاكتشاف ووصف المشاكل الاجتماعية فحسب، بل يتعدى ذلك إلى المشاركة في حلها، ولكن هناك سؤال منطقي وبسيط تماما - كيف يتم حل المشكلات الاجتماعية من قبل البحث العملي؟، فهل هذا يعني أن سائر الأبحاث (العلمية) ليس لها دور في حل بعض المشاكل الاجتماعية مع أنه من المعلوم أن للعلم أيضا هدفا عمليا؟ إذا قلنا بالفعل أن أي بحث صالح له دائمًا أهمية علمية واجتماعية، أي هدف علمي وعملي، فلماذا يختلف هذا المفهوم في علم الخدمة الاجتماعية، بما أن مركز اهتمامه هو الإنسان الذي له مشاكل كثيرة يحتاج لحلها وغالباً ما يحتاج إلى مساعدة مهنية؟ التفسير الذي قدمه الكثير من الباحثين في العلوم الاجتماعية لتلك الملاحظات تتعلق بشكل أساسي بحقيقة أن البحث الإجرائي العملي يجب أن يسبقه بحث وصفي يحدد المشكلة التي سيسعى البحث العملي لحلها. يبدو هذا تفسيراً منطقياً إلى حد ما ولكن: ماذا يحدث في المواقف التي تتطلب فيها المشكلة حلاً عاجلاً، أي عندما لا تكون هناك معرفة علمية سابقة بالمشكلة؟ وهذا يعزز حقيقة بأن هذين النوعين من الأبحاث لا ينفصلان إذا جاز التعبير، فكل بحث دائمًا ما يكون ذا أهمية علمية، كما أن نتائج (كل بحث) يجب أن تؤدي إلى بعض العواقب في الممارسة العملية.

وهناك تفسير آخر محتمل لسبب إصرار العمل الاجتماعي كثيرًا على البحث الإجرائي باعتباره الأنسب والأفضل مقارنة بأنواع الأبحاث الأخرى. فبالإضافة إلى تفسير الظواهر يتطلب العمل الاجتماعي أيضًا "النقل" السريع للمعرفة إلى ممارسة من أجل تلبية احتياجات العملاء بشكل كامل. وهذا هو بالضبط السبب الذي يجعل الأخصائيين الاجتماعيين يفكرون أولاً في طرق التصرف في الممارسة العملية، وعندها فقط في المعرفة التي يجب أن تكون في الواقع الأساس لاتخاذ القرارات التي توجه العمل. ومع ذلك، لا يمكنهم بأي حال من الأحوال تجنب الاعتماد على المعرفة السابقة **(Oancea & Punch, 2014).**

أنواع البحث العملي الإجرائي في الخدمة الاجتماعية

يمكن تصنيف البحث العملي في الخدمة الاجتماعية وفقًا لعدة معايير:

المعيار الأول: وفقًا لعنصر العمل الاجتماعي المشار أليه يمكن أن يكون البحث الإجرائي:

1- تلك المتعلقة بمواقف مختلفة من "الاحتياجات الاجتماعية المؤكدة" - حيث يمكن أن يكون موضوع المعرفة العلمية أي البحث أنشطة لا تستند إلى أساس علمي، فيمكن أن تشمل هذه الدراسات بعض العمليات الطبيعية والسلوكيات والأنشطة.

2- تلك البحوث الإجرائية المتعلقة بتقديم المساعدة الاجتماعية والتي يمكن القول بأنها بحوث مهنية. وبالمثل، فإن هذا العنصر من العمل الاجتماعي يعتمد على أساس علمي ويستند إلى المعرفة والقيم المقبولة اجتماعيا.

السمة المشتركة لجميع أنواع البحوث الإجرائية في العمل الاجتماعي هي أنه في جميع المواد يتم التحقيق فعليًا في تفاعل الأشخاص مع الأدوار الاجتماعية المختلفة وفي المواقف الاجتماعية المختلفة. ويتعلق الأمر بالعلاقات الأكثر تنوعًا داخل المجتمع، واكتشاف أسباب وعواقب سلوك معين، وكذلك حول اتجاهها المحتمل في اتجاه معين.

فالأهداف الأساسية لممارسة العمل الاجتماعي لها أهمية كبيرة في البحث الإجرائي حيث أنها يمكن أن تحدد بشكل مباشر أو غير مباشر أهداف البحث الإجرائي نفسه. كما إن أحد أهداف العمل الاجتماعي هو "التوصل إلى حل للمشكلة، وتحسين وزيادة تقنيات الدفاع وإمكانيات التنمية لدى الناس". ووفقا لهذا الهدف، يجب أن يوجه البحث العملي عمل الخدمة الاجتماعية في اتجاه تصحيح بعض السلوكيات الشاذة للأفراد. فتشير هذه الأبحاث إلى الفرد، ويمكن القول إن هدفها هو الحفاظ على الوضع الراهن.

الهدف الآخر للعمل الاجتماعي، هو "ربط الأشخاص بالأنظمة التي توفر الموارد والخدمات والفرص". والبحث العملي المتعلق بهذا الهدف له دور الوسيط بين الإنسان والنظام. وفي هذه الحالة أيضًا لا يقدم البحث الإجرائي أفضل الحلول بل تلك التي تتوافق مع القيم أو الأعراف الاجتماعية.

والهدف الثالث هو "تحسين فعالية وكفاءة الأنظمة التي توفر الموارد والخدمات". ويمكن القول إن الاهتمام هنا يتركز أكثر على الشخص أو المجموعة أو المجتمع الذي هو في حالة حاجة اجتماعية، لأن الهدف العملي يهدف إلى تحسين وظائف الأنظمة التي يكون الناس على اتصال دائم بها. البحث العملي يقوم هنا بدور تنسيقي.

الهدف الرابع للعمل الاجتماعي هو "تطوير وتحسين السياسة الاجتماعية"، حيث يتعامل العمل الاجتماعي مع اللوائح القانونية، أي ذلك الجزء من السياسة الاجتماعية للمجتمع الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الإنسان.

لا يؤثر البحث الإجرائي على تطوير برامج السياسة الاجتماعية فحسب، بل يهدف أيضًا إلى إيجاد حلول جديدة، واستنادا إلى المعرفة المكتسبة من خلال البحث، يتم اقتراح اعتماد لوائح جديدة ويتم التخطيط لسياسة التنمية. في هذه الحالة، البحث العملي له طابع إرشادي)حلوز(2020 ,.et al .

البحث العلمي والمنهجي في الخدمة الاجتماعية.

يمثل البحث العلمي المنهجي في الخدمة الاجتماعية الأساس لجميع البحوث الأخرى، حتى في العمل العملي. ويمكن تقسيمها إلى أبحاث تشخيصية تنبؤية ومهنية.

يهدف البحث العملي التشخيصي إلى إعداد أساس علمي للعمل. بينما تشير الأبحاث التنبؤية إلى التحكم في بعض السلوكيات البشرية، فالوقاية سلوك واعي ونشط للشخص تجاه تطوره ولها تأثير على مستقبله. وهناك نوعين من الوقاية، وبالتالي نوعين من البحوث التنبؤية:

أولا، تلك الأبحاث التي تتحرك نحو المرغوب من الإفراد القيام به، وبالتالي خلق الظروف لتحقيقها.

والنوع الثاني من البحث العملي موجه نحو غير المرغوب من الإفراد القيام به، ويعني تدابير لمنع عمله. فيجب عند القيام بالبحوث التنبؤية بإعداد تدابير للتنفيذ أثناء الإجراء المقصود بناءً على المعرفة العلمية. ومع ذلك، نظرًا لأن التشخيص والتنبؤ في العمل الاجتماعي غالبًا ما يتم في وقت واحد، فمن المبرر الحديث عن البحث التشخيصي التنبؤي في العمل الاجتماعي وخصائصه الأساسية.

يمكن إجراء البحوث التشخيصية التنبؤية في العمل الاجتماعي في المرحلة الأولية أو التحضيرية ومن ثم الرجوع إلى الاكتشاف والإعداد وبدء العمل. يتعلق الأمر في الواقع بتحديد الأفراد أو الأسر أو الجماعات أو المجتمعات التي تحتاج إلى مساعدة اجتماعية، فضلاً عن الظروف غير المواتية التي قد يجد الأفراد أنفسهم فيها، والتي قد تكون غير مرغوب فيها اجتماعيًا.

من ناحية أخرى، غالبًا ما يتم إجراء البحوث التشخيصية التنبؤية في مرحلة التشخيص الاجتماعي. ويعني التشخيص الاجتماعي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها الأخصائي الاجتماعي والمهام التي يؤديها من أجل الحصول على البيانات والمعرفة اللازمة التي على أساسها سيصدر حكمًا تشخيصيًا أو يقدم تقييمًا للحالة.

الطرق الأكثر استخدامًا في الأبحاث التشخيصية والتنبؤية هي الفحص والملاحظة ودراسة الحالة. تتلخص عملية الحصول على البيانات وأساس التشخيص الاجتماعي برمتها في الواقع في استخدام هذه الأساليب. يعد الفحص أو المقابلة كأسلوب فحص للعمل الاجتماعي من أهم طرق تحديد مشكلة العميل وشخصيته. عند استخدام المقابلات في البحث الإجرائي، يتم الكشف عن مشاعر العميل، أي السلوك العاطفي والتغيرات التي تحدث أثناء المقابلة. وتسمح المقابلة المتعمقة (وهي نوع محدد من المقابلات المستخدمة في البحث الإجرائي) بالمراقبة المنهجية للعميل بشكل قياسي.

وينشأ سؤال مهم آخر يتعلق بالبحث التشخيصي التنبؤي: هل يمكن أن تكون هذه الأبحاث إثباتية، أي إرشادية؟ لنفترض أنه يبدو من المنطقي بالنسبة لنا أنها يمكن أن تكون إرشادية لأنها تهدف إلى اكتشاف حقائق جديدة تتعلق بالظاهرة التي يتم التحقيق فيها، أي مشكلة متى يتم ذلك وهل يمكن التحقق منها؟ هل هو فقط عندما يتعلق الأمر ببحث حالات اجتماعية متشابهة، أي في حالة تكرار البحث لنفس الموضوع؟ من ناحية أخرى، فمن الناحية المنطقية يبدو أن البحث التشخيصي يركز أكثر على التحقق من المعرفة، في حين أن البحث التنبؤي أكثر إرشادية **(Ellingsen et al., 2010b).**

البحث المتنوع.

من الممكن الحديث عن نوع آخر من البحث الإجرائي في الخدمة الاجتماعية، والذي لا يتعلق فقط بالبحث العلمي المنهجي، بل يمكن أن يظهر أيضًا كبحث منهجي. وهي أننا نتحدث عن البحث المتنوع وكما هو الحال في العلوم السياسية، تعتبر هذه الأبحاث في علم العمل الاجتماعي أداة لتنفيذ السياسة الاجتماعية. هناك خطر كبير على ممارسة السياسة الاجتماعية إذا لم تكن قرارات محددة مبنية على تحليل موضوعي وعلمي، لأن التغيرات الاجتماعية طويلة الأمد. ولهذا السبب من الضروري ضمان تجسيد التدابير والإجراءات المتخذة، ويمكن القيام بذلك بطريقتين. الأول هو إجراء بحث علمي موضوعي حقًا، بناءً على جميع مبادئ وقواعد وخصائص البحث العلمي الصحيحة. والطريقة الأخرى هي خلق مظهر البحث العلمي من أجل توفير مبرر علمي لاتخاذ إجراءات معينة. ويلعب البحث العملي المتنوع دورًا رئيسيًا على وجه التحديد، نظرًا لعدم وجود إطار نظري عالمي يمكن تطبيقه على أنظمة السياسة الاجتماعية المختلفة.

وبالنظر إلى أن العمل الاجتماعي يجب أن يمكّن من تحقيق أهداف اجتماعية معينة وأنه كجزء من السياسة الاجتماعية يصبح جزءًا من الأهداف السياسية، فإن البحث العملي الفعال يصبح أداة قوية لأولئك الذين يحكمون ويمكّنهم من تحقيق أهدافهم بطريقة قانونية ومشروعة ظاهريًا، وبهذه الطريقة يمكن للسياسة الاجتماعية أن تصبح أداة للتغيير في المجتمع فضلاً عن كونها وسيلة مهمة للإدارة والحكم. ففي المجتمعات الديمقراطية المتقدمة، توقفت السياسة الاجتماعية منذ فترة طويلة عن كونها زخرفة أو منشورًا سياسيًا في أنشطة ما قبل الانتخابات، بل هي مساحة يتم من خلالها كسب السلطة أو فقدانها.

تجدر الإشارة أيضًا إلى أن كلاً من البحوث التشخيصية والعلاجية يمكن أن يكون لها خصائص البحوث المفيدة.

البحث العملي في مجالات البحث الاجتماعي الأخرى

في البداية لا بد من القول إننا لا نشير هنا إلى البحث الاجتماعي، بل إلى البحث في الخدمة الاجتماعية المتعلقة بممارسة الخدمة الاجتماعية. لذلك في علم الخدمة الاجتماعية الممارسة في الواقع تدابير وإجراءات وخطوات عملية يتم اتخاذها لحل مشكلة معينة، ولذلك تم تقسيم البحث العملي في مجالات البحث الاجتماعي الأخرى إلى قسمين هما البحث العملي العلاجي، والبحث العملي المستند على الخبرة.

يشير البحث العملي العلاجي إلى اتخاذ سلسلة من التدابير الملموسة أي الإجراءات التي تعمل على تغيير أو تصحيح سلوك معين والتي يتم تنفيذها بهدف حل المشكلة من خلال توفير التدابير اللازمة، أي الإجراءات التي تمكن كل من الأخصائيين الاجتماعيين والعملاء من التقدم باستخدام التدخلات الانتقائية التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير في الوضع المدروس وممارسة العمل الاجتماعي. فقط مع هذا النوع من البحث الإجرائي يتم ممارسة ما يسمى القوى المهنية. بينما يشير البحث العملي المستند على الخبرة إلى البحث الذي يقوم به باحثين خبراء يمتلكون معارف معينة معقدة بحيث يمكنهم تعديل إجراءات تنفيذ البحث بناءً على خبراتهم وفق ما يتطلبه البحث العملية **(Davis & Michelle, 2011).**

الخلاصة

من حيث المبدأ، عندما نتحدث عن البحث الإجرائي في الخدمة الاجتماعية، فإن جميع القواعد والأعراف والميزات والخصائص والخصائص التي تنطبق على البحوث الأخرى هي نفسها تقريبًا في هذه الحالة. يتم تنفيذ إجراءات تخطيط وتنفيذ البحث على أساس القواعد المعروفة والمقبولة بشكل عام حول هذا الإجراء، وتنشأ الاختلافات هنا أيضًا من طبيعة موضوع البحث. يمثل البحث الإجرائي سواء في السياسة أو في العمل الاجتماعي نوعًا من البحث الذي في جوهره لا يتضمن مفهومًا جديدًا مختلفًا ولكن فقط نهجًا مختلفًا لدراسة الظاهرة، وينعكس هذا النهج المختلف للبحث في البحث الاجتماعي والذي أطلقنا عليه البحث العملي، في:

1- معايير متغيرة إلى حد ما عند اختيار موضوع البحث على الرغم من أنها لا تختلف جوهريًا مقارنة بالأبحاث الأخرى.

2- مواقف مختلفة من الباحث تجاه الظاهرة المدروسة وتجاه الموضوعات الأخرى والمشاركين في البحث.

3- قابلية الاستخدام العملي لنتائج البحث، أي "نقلها" إلى الممارسة العملية.

4- طريقة معدلة ومكيفة لاستخدام أساليب المعرفة العلمية (أساليب البحث والممارسة، وطرق التدخل).

يعد موضوع علم الخدمة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية جوهرها تقديم المساعدة الاجتماعية لأفراد المجتمع الذين لا يستطيعون حل مشاكلهم بأنفسهم.

نتائج الدراسة:

1- أن البحث العملي في الخدمة الاجتماعية أكثر قابلية للتطبيق وأكثر شيوعا مقارنة بمجالات الحياة الاجتماعية الأخرى.

2- في مجال الخدمة الاجتماعية، يمكن إجراء البحوث العملية وتطبيقها.

3- البحث الإجرائي في الخدمة الاجتماعية تطبق فيه جميع القواعد التي تنطبق على الأبحاث الأخرى، ويتم تنفيذ إجراءات تخطيط البحث على أساس القواعد المعروفة بالفعل والمقبولة بشكل عام حول تلك العملية.

4- يكمن الاختلاف بين البحث العملي الإجرائي في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في طبيعة موضوع البحث وليس في أسلوب إجرائه. يمثل البحث الإجرائي في كل من السياسة والعمل الاجتماعي نوعًا من البحث الذي في جوهره لا يتضمن مفهومًا جديدًا مختلفًا ولكن فقط نهجًا مختلفًا.

أهم التوصيات:

توصي الدراسة بتوجيه وتشجيع الباحثين من طلبة دراسات عليا وأساتذة جامعات ومهتمين إلى إجراء بحوث عملية إجرائية لحل المشكلات الاجتماعية لدى الأفراد.

التركيز على البحوث الإجرائية العملية عند تدريس مادة مناهج البحث الاجتماعي.

المراجع العربية

أنور، حنان. (2021). إشكالية تطبيق مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية والإدارية.

حلوز، خالد كرايس، والجيلالي. (2020). أزمة البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر أساتذة قسم علم الاجتماع-دراسة ميدانية بجامعة ابن خلدون تيارت.

عبد المجيد، هشام. (2016). البحث العلمي بين المشكلات المنهجية وعدم صدق النتائج. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، 3(3)، 33–56.

مناجلية و الهذبة. (2017). منهجية البحث العلمي في علم الاجتماع. مجلة البحث العلمى فى التربية, 18(الجزء العاشر)، 215–228.

المراجع الأجنبية:

Davis, C. H., & Michelle, C. (2011). Q methodology in audience research:

Bridging the qualitative/quantitative 'divide.' Participations: Journal of Audience and Reception Studies, 8(2), 559–593.

Ellingsen, I. T., Størksen, I., & Stephens, P. (2010a). Q methodology in social work research. International Journal of Social Research Methodology, 13(5), 395–409.

Ellingsen, I. T., Størksen, I., & Stephens, P. (2010b). Q methodology in social work research. International Journal of Social Research Methodology, 13(5), 395–409.

Hammond, M., & Wellington, J. (2012). Research methods: The key concepts. Routledge.

Oancea, A. E., & Punch, K. F. (2014). Introduction to research methods in education. Introduction to Research Methods in Education, 1–448.

El-Wahat Journal for Research and Studies, 14.(03)